مصر الصناعية.. هدفنا القومى

بقلم :

د. م. نادر رياض

www.naderriad.com

لاشك أن المقياس الصناعى كان وسيظل مقياسا حقيقيا فى كل العصور لقياس تقدم الدول وتحديد مكانتها فى ترتيب موقعها دون ثمة خلاف حول ذلك، وهو مقياس يجمع بين نوعية الصناعات المختلفة تدرجا من حيث تقدمها التكنولوجى دون أن يغفل حجم تلك الصناعات وقيمتها الكمية.

وطبقا لهذا المقياس فتقسم الدول حسب قيمتها الصناعية إلى ثلاث مجموعات، وذلك دون الاخلال بالمقياس الكمى لانتاج تلك الدول من الناتج الصناعى:

أولاً: مجموعة الدول الاخذة فى التنمية حيث تبدأ هذه الدول فى اقامة صناعات النسيج - الملبوسات - الآلات الزراعية - الحديد والصلب - الطوب والحراريات والاسمنت.

ثانياً: مجموعة الدول النامية وهى تلك التى تحقق درجة كافية من الانتاج الصناعى فى مجالات الزجاج - بناء السفن - الآلات والمعدات الصناعية - صناعة السيارات - الالكترونيات - الادوية والمستحضرات الطبية.

ثالثاً: الدول الصناعية وقد عرفها المقياس بأنها تلك التى تعمل فى مجالات الالكترونات - الاسلحة - أنظمة التحكم - طائرات الركاب - الكيماويات الخاصة - الطائرات المقاتلة - الانظمة البصرية الخاصة - انظمة التوجه من بعد - طائرات التجسس - صواريخ الفضاء الخارجى - الاقمار الصناعية - المواد والخامات المستحدثة - الادوية والمستحضرات الطبية المستحدثة - صناعة المعلومات والنانوتكنولوجى.

والمشاهد لتاريخ مصر على مسيرة الصناعة يرى أن البرنامج الصناعى المصرى فى اطاره القومى المنظم بدأ فى الستينات بتخطيط صناعى قومى بما عرف بالخطة الخمسية الاولى وما تلاها من خطط خمسية تم من خلالها اطلاق صناعة الحديد والصلب - الاسمنت - السيارات -الكابلات - الاطارات - الاسمدة والادوية والمستحضرات الطبية - آلات ومعدات الورش - صناعة بناء السفن - الصناعات الالكترونية والحراريات بالاضافة إلى الصناعات التى كانت موجودة من قبل مثل صناعات الغزل والنسيج وصناعة السجاد والزيوت والصابون والصناعات الغذائية والتحويلية. وقد صاحب هذا التخطيط الصناعى مبدأ انشاء وحدات بحثية على مستوى علمى متقدم لتصاحب صناعات الحديد والصلب والتشييد والبناء والادوية والمستحضرات الطبية بما فى ذلك تطوير المركز القومى للبحوث واكاديمية البحث العلمى واطلاق العملية التعليمية على اتساعها كحق لكل مواطن.

لذا فإن مصر طبقا لتلك المنظومة كان يقدر لها ان تحقق انطلاقة عبورا من منطقة الدول النامية لتدخل فى نطاق الدول الصناعية بدءا من نهاية السبعينات، ولاشك ان الخط الاشتراكى الذى اخذت به مصر فى تشكيل سياستها الداخلية والخارجية وان كان قد احدث ما احدثه من انطلاقة صناعية فى أول عصره إلا أن برنامجه خلا من القوة الدافعة للرأسمالية الوطنية ذات الملكية الخاصة مما جعل هذه الانطلاقة تواجه انحسارا فى وقوتها الدافعة بصورة تدريجية لتراجع الحافز الشخصى ونتيجة لاحداث عام ١٩٦٧ فقد تراجعت الدولة عن دعمها للصناعة المصرية لتوجه كل اهتمامها لما اتفق على تسميته لا صوت يعلو فوق صوت المعركة، وبذا تجمدت كثير من المشروعات التى كانت تحتاجها الصناعة لتستكمل قوتها الذاتية وصولا للمستوى العالمى والتطوير المستمر له.

ولاشك ان سياسة الدولة فى اطلاق خطة شاملة للاصلاح على اختلاف محاورها مع الاهتمام المكثف بتوفير المناخ الصالح للتنمية الصناعية والاستثمار. كل ذلك من شأنه ان يحسن من الاداء الاقتصادى ويطلق المؤشرات الاقتصادية بصورة تصاعدية متنامية.

جريدة الأخبار ١٨ / ٦ / ٢٠٠٧ الأخبار

مصر الصناعية.. هدفها القومى

رأى الكاتب

دكتور مهندس
نادر رياض

لا شك أن المقياس الصناعى كان وسيظل مقياسا حقيقيا فى كل العصور لقياس تقدم الدول وتحديد مكانتها فى ترتيب موقعها دون خلاف حول ذلك وهو مقياس يجمع بين نوعية الصناعات المختلفة تدرجا من حيث تقدمها التكنولوجى دون أن يغفل حجم تلك الصناعات وقيمتها الكمية.

وطبقا لهذا المقياس فتقسم الدول حسب قيمتها الصناعية إلى ثلاث مجموعات، وذلك دون الإخلال بالمقياس الكمى لإنتاج تلك الدول من الناتج الصناعى:

أولا: مجموعة الدول الآخذة فى التنمية حيث تبدأ هذه الدول فى إقامة صناعات النسيج - الملبوسات - الآلات الزراعية - الحديد والصلب - الطوب والحراريات والأسمنت.

ثانيا: مجموعة الدول النامية وهى تلك التى تحقق درجة كافية من الانتاج الصناعى فى مجالات الزجاج - بناء السفن - الآلات والمعدات الصناعية - صناعة السيارات - الإلكترونيات - الأدوية والمستحضرات الطبية.

ثالثا: الدول الصناعية وقد عرفها المقياس بأنها تلك التى تعمل فى مجالات الالكترونيات - الأسلحة - أنظمة التحكم - طائرات الركاب - الكيماويات الخاصة - الطائرات المقاتلة - الأنظمة البصرية الخاصة - أنظمة التوجه من بعد - طائرات التجسس - صواريخ الفضاء الخارجى - الأقمار الصناعية - المواد والخامات المستحدثة - الأدوية والمستحضرات الطبية المستحدثة - صناعة المعلومات والنانوتكنولوجى.

والمشاهد لتاريخ مصر على مسيرة الصناعة يرى أن البرنامج الصناعى المصرى فى إطاره القومى المنظم بدأ فى الستينيات بتخطيط صناعى قومى بما عرف بالخطة الخمسية الأولى وما تلاها من خطط خمسية تم من خلالها إطلاق صناعة الحديد والصلب - الأسمنت - السيارات - الكابلات - الإطارات - الأسمدة والأدوية والمستحضرات الطبية - آلات ومعدات الورش - صناعة بناء السفن - الصناعات الالكترونية والحراريات بالإضافة إلى الصناعات التى كانت موجودة من قبل مثل صناعات الغزل والنسيج وصناعة السجاد والزيوت والصابون والصناعات الغذائية والتحويلية وقد صاحب هذا التخطيط الصناعى مبدأ إنشاء وحدات بحثية على مستوى علمى متقدم لتصاحب صناعات الحديد والصلب والتشييد والبناء والأدوية والمستحضرات الطبية بما فى ذلك تطوير المركز القومى للبحوث واكاديمية البحث العلمى وإطلاق العملية التعليمية على اتساعها كحق لكل مواطن.

لذا فإن مصر طبقا لتلك المنظومة كان يقدر لها أن تحقق انطلاقة عبورا من منطقة الدول النامية لتدخل فى نطاق الدول الصناعية بدءا من نهاية السبعينيات ولا شك أن الخط الاشتراكى التى أخذت به مصر فى تشكيل سياستها الداخلية والخارجية وإن كان قد أحدث ما أحدثه من انطلاقة صناعية فى أول عصره إلا أن برنامجه خلا من القوة الدافعة للرأسمالية الوطنية ذات الملكية الخاصة مما جعل هذه الانطلاقة تواجه انحسارا فى قوتها الدافعة بصورة تدريجية لتراجع الحافز الشخصى ونتيجة لأحداث عام ١٩٦٧ فقد تراجعت الدولة عن دعمها للصناعة المصرية لتوجه كل اهتمامها لما اتفق على تسميته لا صوت يعلو فوق صوت المعركة وبذا تجمدت كثير من المشروعات التى كانت تحتاجها الصناعة لتستكمل قوتها الذاتية وصولا للمستوى العالمى والتطوير المستمر له.

أما ما نشهده اليوم وبعد أن مرت مياه كثيرة من تحت الكوبرى كما يقول المثل البريطانى وعبرنا من بوابة الانفتاح على العالم وتشجيع الاستثمار والإمكانيات المتاحة لهذا الشعب بمختلف فئاته وتوجهاته وإطلاقا لملكاته الخلاقة لتستثمر فى جميع المجالات فإننا نجد الخريطة الصناعية المصرية تبشر باللحاق بما فاتنا.

ولاشك أن سياسة الدولة فى إطلاق خطة شاملة للإصلاح على اختلاف محاورها وعلى وجه الخصوص الإصلاح الضريبى والإصلاح الديمقراطى وإطلاق الحريات والإصلاح التشريعى والإصلاح التعليمى والإصلاح الاقتصادى والإصلاح الاجتماعى والإصلاح الهيكلى لكوادر الدولة والتصدى للفساد والبيروقراطية مع الاهتمام المكثف بتوفير المناخ الصالح للتنمية الصناعية والاستثمار. كل ذلك من شأنه أن يحسن من الأداء الاقتصادى ويطلق المؤشرات الاقتصادية بصورة تصاعدية متنامية.

والأمر ليس بخاف أن هناك كثيرا من السلوكيات المنضبطة بات من الضرورى أن تدخل حياتنا فى تعاملاتنا اليومية استهدافا للوصول إلى مقومات المجتمع الصناعى المنضبط التى تبرز الحقوق والواجبات بصورة لا يمكن الاختلاف عليها، مادام الهدف الأسمى هو تحقيق تنمية المجتمع المصرى فى إطار من القدرة الحقيقية والتحديث والانفتاح الايجابى على العالم.

www.naderriad.com

جريدة الوطني اليوم ٢٠٠٧/٨/٢٨ الوطن اليوم